

السياسة المالية في الجزائر وفق نظرية الخيار العام

Fiscal policy in Algeria according to public choice theory

زريق عمر^{1*}¹ جامعة محمد بوضياف _ المسيلة، الجزائر. amar.zourrig@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/21

تاريخ الاستلام: 2021/05/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم المداخل الحديثة في دراسة وتحليل السياسات العامة وهي نظرية الخيار العام لصاحبها جيمس بوكنان، والتي تبحث في كيفية صنع القرارات الاقتصادية للحكومات، وكذا معرفة الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية.

السياسة المالية تعتبر إحدى القرارات الاقتصادية المهمة التي تتبناها الحكومات، لذا عالجت هذه الدراسة السياسة المالية من منظور الخيار العام، بالتطبيق على السياسة المالية المنتهجة في الجزائر، من خلال التعرف على وتيرة تزايد الاتفاق العام في الجزائر في الفترة (2000-2019).

تم التوصل إلى أن السياسة المالية المنتهجة في الجزائر تتوافق مع الافتراضات الأساسية لنظرية الخيار العام، التي ترى أن الحكومات دائما ما يلجئون إلى إتباع سياسات مالية توسعية وإن كان ذلك يعارض النظريات الاقتصادية، للحفاظ على مناصبهم وخدمة مصالحهم الذاتية. كلمات مفتاحية: إخفاقات السوق-ال فشل الحكومي -الخيار العام -نظرية الخيار العام- السياسة المالية

تصنيفات JEL: H23، H41، G38

Abstract:

This study aims to present the most important modern approaches in the study and analysis of public policies, which is the theory of public choice by its owner, James Buchanan,, which examines how governments make economic decisions,As well as knowing the basic assumptionson which this theory is based.

Fiscal policy is one of the important economic decisions adopted by governments. Therefore, this study examines fiscal policy from a public option perspective, Application to the fiscal policy adopted in Algeria, By learning about the increasing pace of general agreement in Algeria during the period (2000-2019).

It was concluded that the fiscal policy adopted in Algeria is consistent with the basic assumptions of the public option theory, Which sees that governments always resort to the adoption of expansionary fiscal policies, even if this contradicts economic theories, To maintain their positions and serve their own interests.

Keywords: Market failures-Government failure-General option- public choice theory-Fiscal policy.

Jel Classification Codes: H23 ,H41,G38

1. مقدمة:

تلعب الحكومة دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة العامة المتبعة، لذلك يمكن أن تتخذ أحيانا قرارات خاطئة أو تنفذ قرارات جيدة بشكل سيئ، والحقيقة أنه مثلما أن هناك فشل للأسواق غير التنافسية بسبب الاحتكار أو التلوث، فهناك أيضا فشل للحكومات عندما يؤدي التدخل في الشأن الاقتصادي إلى إهدار هائل للمال العام والموارد الاقتصادية الأخرى، أو عندما تقوم الحكومات بإعادة توزيع الدخل بين المواطنين بطريقة غير عادلة، هذه القضايا والمواضيع تندرج ضمن نظرية الاختيار العام (Theory Choice Public)، والتي تصف كيف تختار الحكومات الديمقراطية من بين البرامج البديلة المعروضة على مجتمعاتها، وبموجب هذه النظرية تتم دراسة الأسلوب الذي تنتهجه الحكومات عندما تقوم برسم سياساتها العامة، أو اتخاذ قراراتها، وتحليل أسباب فشل الإجراءات التي تحاول الدولة اتخاذها في محاولة منها لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي في ظل المعارضة البرلمانية غير البناءة، وعدم وجود قيود صارمة على الموازنة العامة للدولة، خاصة ما يتعلق بجانب الإنفاق، وكذا دور المال السياسي في تمويل الانتخابات والتأثير على نتائجها، لذلك استثمرت نظرية الاختيار العام بشكل كبير عند تحليل سياسات الإنفاق العام، وأسست إلى نهج إيجابي للضرائب من أجل تحديد المحددات الرئيسية (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) والهياكل الضريبية المنتهجة.

الجزائر من بين الدول التي تتدخل الحكومة في رسم سياستها العامة واتخاذ القرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي والاقتصادي المتبع، الأمر الذي انعكس على سياستها المالية، ومن هنا تظهر أهمية دراسة منطلق الخيارات المتخذة في إطار السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى اعتبارها كخيارات عامة تهدف لتحقيق النمو والاستقرار خلال الفترة (2000. 2019).

1-1. إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يعالج هذا البحث إشكالية تتمحور في السؤال الآتي:

كيف تصنع الحكومة قراراتها الاقتصادية وفق منظور الخيار العام؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الخيار العام؟
- ما هي السياسة المالية التي تتبعها الحكومات وفق نظرية الخيار العام وهل ينطبق ذلك على السياسة المالية في الجزائر؟

1-2. فرضية البحث:

تتوافق السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بالجزائر خلال الفترة (2000-2019) مع الافتراضات الأساسية لنظرية الخيار العام التي ترى أن الحكومات دائما ما يلجؤون إلى إتباع سياسات مالية توسعية وإن كان ذلك يعارض النظريات الاقتصادية، للحفاظ على مناصبهم وخدمة مصالحهم الذاتية .

1-3. هدف البحث: يهدف البحث إلى:

- التعريف بنظرية الخيار العام؛
- معرفة الخيارات العامة التي حققتها السياسة المالية المنتهجة في الجزائر لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

4-1. منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي تناولت الموضوع وكذا تحليل السياسة المالية للفترة (2000-2019) في الجزائر.

2. الفشل الحكومي وإخفاقات السوق

تتعترف نظرية الخيار العام أن الحكومة يجب أن تقوم بوظائف محددة لا يستطيع السوق الاقتصادي أن يتعامل معها، أي يجب أن تعالج إخفاقات سوقية معينة كإنتاج السلع والخدمات العامة التي يفشل السوق في تقديمها هذا من جهة، كما أن التدخل الدائم للدولة يؤدي في الكثير من الأحيان إلى الفشل الحكومي من جهة أخرى.

1-2. الوظائف الأساسية للحكومة

من بين الوظائف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها ما يلي:

أ- تحسين الكفاءة الاقتصادية: من خلال دعم عملية توزيع الموارد، وهي العملية المرغوبة اجتماعيا فهي تركز على ماذا وكيف ولئن نتج في الحياة الاقتصادية، وتختلف سياسة الاقتصاد من بلد إلى آخر تبعا للعادات والفلسفة السياسية، وتؤكد بعض المناهج في رفع اليد عن الاقتصاد وعدم التدخل تاركة جميع القرارات للسوق، وتميل دول أخرى إلى الإكثار من اللوائح التنظيمية وامتلاك قطاعات الأعمال واتخاذ قرارات الإنتاج. (نوردهاوس، 1995، صفحة 312).

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما (سليمان، 1973):
- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ج- تحسين توزيع الدخل

د- تمثيل الدولة في المحافل الدولية

2.2. الفشل الحكومي

من ضمن الأشكال المتداولة للفشل الحكومي (التنمية، 2008، صفحة 5):

أ- ظاهرة المزاحمة: الناتجة عن توسع الحكومة في الاقتراض لتمويل النفقات المتزايدة، أو تخفيض الضرائب، الأمر الذي ينتج عنه مزاحمة القطاع الخاص في الإنفاق؛

ب- ظاهرة البحث عن الربح: التي تشير إلى حيل قوى الضغط والمصالح للاستفادة من مناصبهم العامة، للحصول على مزايا شخصية مثل الاستفادة من قرارات الترخيص والاستيراد وغيرها أو محاولة ضغط هذه القوى لإصدار تشريعات وقوانين تخدم مصالحهم الخاصة، والحصول على دخول ريعية، وعادة ما تتكون هذه الظاهرة من المشرعون والإداريون والجهات المنظمة؛

ج- تعقد إجراءات التراخيص: إطالة فترة الحصول على ترخيص لإنشاء مصنع أو توفير خدمة؛

د- المبالغة في الضرائب: يترتب عليه تخفيض الاستثمار والتأثير سلبا على النشاط الاقتصادي؛

هـ- الإعانات غير مبررة على أسس من الحماية الرشيدة: والتي من شأنها خلق مزايا تنافسية؛ والفسل الحكومي يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة، وأكثر شكل هو العجز المنتشر في مؤسسات الدولة، وعدم ملاءمتها للمهام التي أنشئت من أجلها، والأوصاف التي استخدمت بمثل هذه المظاهر (سوء الإدارة - سوء الممارسة - تضخم العاملين - محاباة الأقارب في الوظائف - الرشوة - الفساد - السعي وراء الثراء الشخصي) فتظهر الدولة اللصوصية. (إيليس، 1997، صفحة 14).

ويحدث الفشل الحكومي بسبب:

أ- فشل المعلومات؛

ب- غياب طرق التنبؤ بدقة المؤثرات الثانوية والإضافية التي تخص مسألة اقتصادية معينة؛

ج- حالات فشل التطبيق؛

د- حالات فشل الحوافز.

3-2. إخفاقات السوق

يشير هذا المفهوم إلى توصيف الحالة التي تكون عملية تخصيص الموارد والسلع بواسطة الأسواق غير كفؤة، وهو الأمر الذي يبرر التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة، بحيث يكون تكلفة التدخل الحكومي أقل من تكلفة فشل السوق.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى فشل السوق ومن ثم تتطلب تدخل الدولة، يمكن أن

نجم لها في عوامل أساسية هي (عصمت، 2009، صفحة 106) :

-غياب المنافسة في السوق؛

-السلع العامة؛

-الآثار الخارجية؛

-الاعتبارات التوزيعية؛

-المعلومات غير التامة.

3. نظرية الخيار العام

1-3. مفهوم الخيار العام

الخيار العام: هو العملية التي تدمج فيها الخيارات الفردية في القرار الجماعي، وتشدد في ذلك المجتمعات الديمقراطية على القيم والأذواق الفردية، ويعبر مفهوم الشخص الواحد على الصوت الواحد، والمشكلة الصعبة التي تواجهها الحكومات هي كيف يتم جمع الملايين من الآراء في قرار واحد لاتخاذ سياسة لا تتجزأ وتكون إلزامية مقارنة بالقرارات الخاصة التي تتعلق بالفرد الواحد مثل الاستهلاك(نوردهاوس، 1995، صفحة 316).

2-3. نظرية الخيار العام

ظهرت النظريات الاقتصادية المفسرة للسلوك السياسي والبيروقراطي والانتخابي على يد اقتصاديين جيمس بوكانان J. Buchanan و غوردن تولوك G. Tullock فيما سمي حينذاك ب"مدرسة الخيار العام". وهي مدرسة فكرية تستعين بالآليات الميكرواقتصادية لقراءة ودراسة تصرف البيروقراطيين والساسة، باعتبارهم أفرادا ينساقون في الواقع خلف نفس الدوافع التي تحرك كل أفراد المجتمع، وتشتهر هذه المدرسة بمقارباتها لنجاعة تدخل الدولة الرعوية في الاقتصاد، من خلال دراسة طبيعة وفعالية النفقات العامة وتطورها.

لقيت هذه النظرية رواجاً واسعاً عندما نال أحد مهندسيها وهو جيمس بوكانان جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1986 وتعود بدايات ظهور هذه النظرية إلى عام 1962 بعد صدور كتاب حسابات تفاضل وتكامل الوفاق لكل من جيمس بوكانان وغوردن تولوك، إذ تعتبر هذه النظرية فرعاً من فروع علم الاقتصاد. نشأت من دراسات الضرائب والإنفاق العام.

تأخذ نظرية الخيار العام نفس مبادئ علم الاقتصاد في تحليل رغبات الناس عند دخولهم الأسواق للشراء، فهي تحلل الظواهر السياسية باستخدام الأساليب الاقتصادية، وتطبق ذلك على تحليل رغبات الناس عند اتخاذ القرار الجماعي، فترى هذه النظرية أن الأفراد يتشابهون في سلوكهم عند دخولهم الأسواق مع سلوكهم عند دخولهم إلى الأسواق السياسية، ففي السوق الأولى يعمل الفرد المستهلك على تحقيق أكبر منفعة ممكنة من اقتنائه السلعة أو الخدمة، أي تحقيق رغباته الذاتية المحضة في حين أن الأفراد حينما يستخدمون بدورهم كناخبين أو سياسيين أو إداريين فإن هدفهم الأساس هو تحقيق مصالحهم الخاصة ويحاولون زيادة منفعتهم الذاتية إلى أقصى حد، حتى وأن أدعوا أنهم يعملون من أجل المجتمع (Lafaly, 1993, pp. 103-104).

من خلال ما سبق فإن تحليل الخيار العام له مفهومين (بيير، 2006، صفحة 3):

- حسب المفهوم الضيق، فإن تحليلات الخيار العام تعنى بـ"فشل الدولة". فالدولة التي تدار بفعاليات تهمها مصالحها الشخصية في "السوق السياسي" غير قادرة في أحيان كثيرة على تصحيح فشل السوق، أو على الأقل تصحيحه بتكلفة أدنى من تكلفة فشل السوق الأصلية ذاتها؛

- حسب المفهوم الواسع، فإن الخيار العام هو التحليل الاقتصادي للمؤسسات السياسية.

إذن يمكن تلخيص أهم أسس هذه النظرية في الآتي (أحمد، 2002، صفحة 129.132):

أ- تفترض نظرية الاختيار العام أن صناع القرار في السياسة الاقتصادية من الفاعلين السياسيين و مشرعين ومنفذين ومرشحين وغيرهم يتصرفون بنفس الطريقة التي يتصرف بها وكلاء السوق، ويبحثون بنفس مستوى الرجل الاقتصادي، فدافعهم الأساسي تعظيم منافعهم الذاتية؛
ب - الفرد في النظام السياسي يعد مستهلك لسلع وخدمات الحكومة، وهو عقلاني بطبعه ويتجاوب مع المعلومات التي لها علاقة بمصلحته الخاصة، وحسب موقعه في نظام اتخاذ السياسات العامة.

ج- الفواعل السياسية كالأحزاب السياسية في ظل نظرية الاختيار العام تطبق نظرية الناخب الوسيط التي تؤكد أن الأحزاب والمرشحون غير مهتمين بتقديم مبادئ سياسية، وإنما همهم هو الفوز في الانتخابات عن طريق برامجهم الانتخابية التي تتضمن قضايا السياسات التي تجذب أكبر عدد ممكن من الأصوات، ومع وجود التوزيع الطبيعي للآراء المختلفة في المجتمع السياسي حول أنواع السياسات فإن الأحزاب تتجه عادة نحو المركز وذلك لتعظيم الأصوات، وهذا ما يسمى بنظرية الصوت الوسيط.

د- الجهل العقلاني للناخبين الذين لا يملك تصويتهم أي فرصة تقريبا في أن يكون لصوتهم أي عواقب حقيقية على نتيجة التصويت، لذلك لا يستثمر المواطنون وقتهم في البحث عن معلومات ما بعد الانتخابات عن المسؤولين المنتخبين أو أفعالهم، وهذا الجهل العقلاني نادر في القطاع الخاص؛

هـ- اعتبارها نظرية محافظة وعارضت أي تدخل للدولة في الاقتصاد لأنها تسلط الضوء على عيوب الدولة وعدم فعاليتها في تصحيح عيوب السوق؛

و- تفترض أن عدم كفاءة المؤسسات العامة بشكل عام وضعف إنتاجيتها بشكل خاص، يرجع بشكل خاص إلى مجموعات المصالح التي تميز الإدارات العامة (Marchand, 1999).

3-3. القواعد البديلة لصنع القرار وفق نظرية الخيار العام

تفترض نظرية الخيار العام أن السياسيين يريدون الفوز في الانتخابات وإلا فإنهم لن يبقوا سياسيين لفترة طويلة، ولتحقيق هدفهم يطرح السياسيون أمورا يعتقدون أنها تحظى بتفضيل الأغلبية وينضمون إلى الأحزاب السياسية، وتصيغ الأحزاب سياساتها كي تفوز في الانتخابات، وليس الفوز في الانتخابات بهدف صياغة السياسات. وتتأرجح نظرية الخيار العام بين نموذجين للدولة (بيير، 2006، صفحة 22):

أ- نموذج مطالب المواطن؛

ب- النموذج الاستبدادي.

3-3.1. اللعبة السياسية: بالنسبة للعبة السياسية وفق لنظرية الخيار العام فإن الشكل الأمثل للقرار هو الإجماع، لقد سعت مدرسة الخيار العام إلى إدراك حجم الوكيل الاقتصادي الذي

يصنع قواعد اللعبة السياسية وهو اللاعب والحكم في آن واحد، انطلق جيمس بوكنان من فكرة بسيطة أن المواطنين المستهلكين في نظام ديمقراطي يعبرون عن خياراتهم العامة عبر الاقتراع.

3-3-2. نظرية الناخب الوسيط: الناخب المتوسط هو الذي تقسم وضعيته ما تبقى من الناخبين إلى مجموعتين متساويتين، وهو الذي يحسم النتيجة في نهاية المطاف (وسام، 2012، صفحة 764).

تساعد نظرية الخيار العام في تفسير السبب الذي يجعل الأحزاب السياسية والمرشحون يفشلون في عرض بدائل سياسات محددة في أوقات الانتخابات في الدول الديمقراطية، فالأحزاب والمرشحون ليسوا مهتمين بتقديم مبادئ سياسية ولكنهم يهتمون بالفوز في الانتخابات، فهم يصنعون برامجهم الانتخابية للفوز، ولا يبحثون على صياغة سياسات لحل المشاكل، ولذلك فإن أي حزب يبحث ويدافع عن قضايا السياسات التي تساعد في جذب أكبر عدد من الأصوات، ومع وجود التوزيع الطبيعي لآراء المختلفة في المجتمع السياسي حول أنواع السياسات، فإن الأحزاب تتجه عادة نحو التمرکز وذلك لتعظيم الأصوات، وهذا ما يسمى بنظرية الصوت الوسطي.

3-3-3. جماعات الضغط (اللوبيات): تسلط مدرسة الخيار العام الضوء على الدور الذي تلعبه اللوبيات وجماعات الضغط من أجل تدخل أكبر للدولة وتوجيه الدعم والنفقات العمومية لتحقيق مآرب خاصة، مما يحول جهاز الدولة من أداة لتحقيق المنفعة العامة إلى آلية لتحقيق منافع ورغبات الجماعات الأكثر ضجيجا وضغطا وتنظيما. وتلعب هذه الجماعات دورا كبيرا في التأثير على قرارات رجال السياسة وتوجيهها، فيحثوا على التصويت لقرارات وصياغة سياسات عمومية تخدم مصالح جماعات الضغط مقابل الحصول على دعمهم، وكل ذلك على حساب الأغلبية الصامتة ودفاعي الضرائب غير القادرين على التنظيم والتأثير (Emone, 2013).

3-3-4. البيروقراطية: يفترض منظرو الخيار العام أن البيروقراطي (الموظف الحكومي) هو فرد عادي، مثل أي شخص آخر، يحاول الحصول على أقصى منفعة ممكنة، لذلك تعتبر

البيروقراطية مصدر من مصادر الفشل الحكومي ، وعند تطبيق تحليلات الخيار العام على البيروقراطية، فإنها تكشف عن أسباب أخرى للشك في قدرة الدولة على التوفيق بكفاءة بين خيارات الأفراد وجمع مطالبهم في السياسات العامة، ويستطيع البيروقراطيون فعل ذلك لأن الجهات التي ترعاهم (السياسيون أو المسؤولون الآخرون الذين يقررون ميزانيات الوكالات) لا يعرفون التكلفة الحقيقية لإنتاج ما يطلبونه من البيروقراطيين، وتدعم هذه النظرية أعداد كبيرة من الدراسات التي تبين أن تكاليف ما تنتجه المكاتب العامة أعلى مما في المشاريع الخاصة المماثلة، خلاصة القول أن الجهاز الإداري البيروقراطي يتسبب في عدم جودة القرارات والسياسات المتخذة من طرف الحكومات .

4-3. السياسة المالية وفق نظرية الخيار العام

1-4-3. مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة (حسين، 1988، صفحة 431).

كما تعرف كذلك بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (محمود و عزام، 2000، صفحة 182).

2-4-3. أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف (عبد المطلب، 2000، الصفحات 426-428):

-التوازن المالي: يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد؛

-التوازن الاقتصادي: الوصول إلى الحجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام والامتناع عن التدخل المباشر وتقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الضرائب؛

-التوازن الاجتماعي: تحقيق الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية أن تقف على تحسين طرق توزيع المنتجات بالعدالة والمساواة؛

-التوازن العام: أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

3-4-3. السياسة المالية وفق منظور الخيار العام:

تشير نظرية الخيار العام إلى أن السياسة المالية المرنة تكون لها آثار تضخمية، فإذا كانت السياسة المالية تعمل في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية، فإنها يجب أن تتفاعل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وحيث يكف الاقتصاد عن التراجع ويبدأ في التوسع فإن السياسة المالية يجب أن تستجيب لذلك، وفي الحالة المثلى تنتقل من التحفيز إلى التقييد ، لكن الاقتصاديين ينسبون أحيانا السياسة المالية إلى دنيا الواقع، أي أنها تنفذ من خلال عملية تشريعية لصنع القرار والسياسيون يهتمون عادة بتأثير السياسة المالية على مستقبلهم الانتخابي، والاختيارات المالية شأنها شأن الاختيارات السياسية، توفر لأعضاء السلطة التشريعية أداة لتحقيق الأهداف السياسية والطموحات الشخصية.

إن نظرية الخيار العام تشير إلى أن السياسات المالية غير متماثلة، حيث أن صانع القرار السياسي يميل إلى إتباع سياسة مالية توسعية أكثر من إتباع السياسة المالية الانكماشية، فعملية تخفيض الضرائب وزيادة برامج الإنفاق ومن ثم عجز الموازنة، تتيح للسياسيين أن يقدموا منافع إلى أتباعهم والتي سوف تنتشر بين الناخبين، وفي إطار شعبية برامج الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب يكون متوقعا أن يسرع السياسيون إلى تنفيذ البرامج التي تحفز الاقتصاد، وعلى العكس فان تخفيض الموازنة وزيادة الضرائب سوف يتطلب من السياسيين تأييد إما تخفيض المبالغ المخصصة لقطاع السلع العامة التي يحصل عليها

مؤيدوهم، أو زيادة معدل الضرائب، ويعارض السياسيون الاتجاهات الخاصة بفرض معدلات مرتفعة من الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي، حتى عندما تصبح هذه السياسات هي الأكثر ملائمة للأوضاع القائمة .

وعلى ذلك فإن الاعتبارات السياسية وهي تهتم بالشعبية بين المؤيدين تميل إلى جعل السياسة المالية توسعية أكثر جاذبية من السياسة المالية الانكماشية بالنسبة لصانعو القرار السياسي، وهذا يقلل من احتمال تنفيذ عمل مالي متوازن، خاصة إذا علمنا أن السياسة المالية لمواجهة التغيرات الاقتصادية، مثل التضخم والبطالة معا، تشوبها حالة من عدم التأكد ويرجع ذلك إلى:

- المعرفة المحدودة بالمستقبل؛

- مرور فترات زمنية بين إقرار السياسة المالية وتنفيذها مما يضعف القدرة في تحديد الوقت الصحيح لإحداث التغيير في السياسة المالية؛

- هيكل الحوافز الذي تستند إليه القرارات السياسية بضعف التطبيق المتوازن لتلك السياسة؛
- عدم معرفة أثر السياسة المالية على الطلب الكلي والعرض الكلي.

ويتفق منظرو الخيار العام على أنه يتوجب على الدولة في حالات معينة توفير سلعا وخدمات محددة وهناك اتفاق شائع بأن السلع العامة لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها بطريقة كفؤة لخاصية السلع العامة ويرجع ذلك إلى (وسام، 2012، صفحة 761) :

-عدم القدرة على منع الغير مشتركين (الراكب بالمجان) من التمتع بفوائد السلع العامة؛

-استخدام فرد ما للسلعة لا يحول عادة دون تمتع الآخرين بنفس السلعة وكلا السببين يجعل من الصعوبة بمكان قيام القطاع الخاص بإنتاج السلع العامة؛

-أن السلع الغير قابلة للتجزئة تتطلب تسعير خاص.

وتشير نظرية الخيار العام إلى عدد من المشاكل المحتملة(بول و روبرت، 1994،

الصفحات 124-125):

- يفشل التصويت بالأغلبية أن يأخذ بعين الاعتبار كثافة ودرجة التفضيل بين المصوتين، فقد يكون لعدد من المصوتين شعور قوي حول إقرار نفقات عامة محددة، بينما قد يكون الآخرين

غير مبالين تماما، لكن لكل صوت نفس القيمة والتغير في التفضيلات عادة لن يغير نتائج التصويت؛

- قد يكون هناك ميلان تجاه التجارة بالأصوات عندما يتطلب من المصوتين اختيار عدد من موضوعات الخيار العام، فقد تقدم المجموعة التي ترغب في برنامج نفقات عامة معينة بمنح تأييدها لبرنامج نفقات عامة لمجموعة ثانية إذا وافقت تلك المجموعة على تشكيل ائتلاف أغلبية، ومن خلال أسلوب المقايضة هذا يمكن إقرار برامج نفقات عامة ذات تكلفة حدية تفوق المنافع الحدية، علاوة على ذلك فإن هم السياسيين هو أن يعاد انتخابهم، ومن المحتمل بناء على ذلك أن يخدموا جماعات لها مصالح خاصة من ذوي الدور الكبير في تمويل الحملات الانتخابية، والمصوت من الناحية الأخرى ليس لديه حافز قوي ليكون مطلع على موضوعات الخيار العام، ويعي المصوت الفرد تماما أن صوته أو صوتها لن يغير أي نتيجة، لعدم قدرته على جمع المعلومات الخاصة بعدد كبير من البرامج الحكومية ذات التفاصيل الفنية والتكاليف الكبيرة، ولذلك من المصلحة الاقتصادية للمصوت الرشيد أن يبقى جاهلا برشد.

4. السياسة المالية في الجزائر كخيار عام

1-4. أساس الخيار العام في الجزائر

الدراسات الجزائرية والنصوص القانونية والتشريعات المختلفة منذ الاستقلال الى اليوم نصت على وجود حقل صياغة السياسات والخيارات العامة وتحليلها ضمن إطار العمل الحكومي، إما بشكل مباشر من خلال الإقرار بوجود مؤسسات استشارية متخصصة في تحليل وتوجيه وترشيد العمل العام من منطلق مساعدة صناع القرار على اتخاذ قرارات عقلانية من خلال تزويدهم بالتقارير المختلفة بخصوص العمل العام في عديد المجالات، أو بشكل غير مباشر من خلال ترك الحرية الكاملة لصناع القرار في بعض المجالات من حيث الاستعانة ببعض الخبراء والمختصين أثناء صياغتهم للسياسات العامة في عديد مجالات الحياة العامة لأفراد المجتمع (بوخنفر، صفحة 124)

تم في عهد الرئيس بوتفليقة احتواء أغلبية النخب والتيارات السياسية وتوحيد الأفكار داخل حكومة ائتلافية (التحالف الرئاسي)، هذه الحكومة التي عرفت عدة تغييرات في رؤسائها و الكثير من وزرائها أقرت خيارات عمومية كانت تسيير وفق الاقتصاد الاجتماعي الذي يبحث على الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال فكرة الشعبوية وشراء السلم الاجتماعي كلما شهدت البلاد أزمات او حركات احتجاجية، وبالعودة إلى مفهوم الخيارات والتي تعني دمج الخيار الفردي وفق القيم والأفكار، نجد أن العلاقة بين النخبة الحاكمة والنخب الأخرى في صراع وتضاد مما جعلها في حالة عدم اتفاق ووافق حول طبيعة السياسات العامة المتبعة، وهذا بدوره يولد اختلاف حول كيفية تحديد البدائل والخيارات العامة.

اهتمت الدولة الجزائرية في الفترة (2000-2019) والتي تمثل أربع عهود رئاسية في برنامج الرئيس، وفي إطار برامج التنمية التي سطرها بضرورة بعث المشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع فئات المجتمع، والتي مست العديد من الاستثمارات وفي جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيقا لوظائف الأساسية للحكومة من استغلال والتخصيص الأمثل للموارد والعدالة في توزيع الدخل، فقد قدمت عدة برامج اعتبرت كخيارات عامة والمتمثلة في:

أ-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. (le Gouvernement Algérien, 2005, p. 11).

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو: (2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار

دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

ج-برنامج توطيد النمو الاقتصادي: (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار 155 مليار دولار (الوزراء، 24 ماي 2010، صفحة 01)

د-بالإضافة إلى رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي (2015-2019) وهو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز...إلخ.

2-4. تطور السياسة المالية في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان العربية الريعانية التي تميزت سياستها الإنفاقية خلال الفترة (2000-2019) بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق عليها -بالسياسة الإنفاقية التوسعية-، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتزايد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية...إلخ، بالإضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع خطط التنمية. والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والناتج الوطني (2000-2019)

الجدول 01: تطور النفقات العامة والإيرادات العامة والنتاج الوطني (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	النتاج الداخلي الإجمالي
2000	1138.9	1199.9	4114.8
2001	1505	1321	4260.8
2002	1570.3	1540.9	4883.9
2003	1517.6	1752.6	4758.6
2004	1599.3	1860	6134.6
2005	1719.8	2105.1	7539.8
2006	2453	2543.4	8209.5
2007	1900.3	3143.4	9388.9
2008	2822.8	4175.8	11043.7
2009	3275.4	4657.6	9968
2010	3056.7	4657.6	11991.5
2011	3473.8	5930.4	14526.6
2012	3469.1	6844.1	16115.4
2013	4099.9	6027	16569.2
2014	4218.18	7656.1	17731
2015	4552.5	7656.3	17508
2016	4943.7	7383.6	17494
2017	5635.5	8269.9	19390
2018	6496.5	8628	20259
2019	6507.9	8557	20284.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء والبنك الجزائري.

يوضح الجدول أعلاه أن حجم النفقات العامة في سنة 2000 كانت متواضعة إذ بلغت 1199.9 مليار دج وارتفعت إلى 6844.1 مليار دج سنة 2012، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات

العامة و المنح لنفس السنة، وكان السبب الرئيسي في هذه الفترة هو ارتفاع أسعار النفط التي هي بدورها أدت إلى ارتفاع الجباية النفطية، وعلى هذه الأسباب سعت الدولة لإتباع سياسات مالية توسعية والرفع من نفقاتها العامة سنة 2012، لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية، و دعم النمو و مواجهة مشكلات البطالة و الفقر والتدني الخدمات الاجتماعية ، خاصة و أنها لا تستطيع الاعتماد بالكامل على القطاع الخاص للقيام بدور فاعل في مواجهة هذه التحديات، واستمرت هذه الزيادة في النفقات لتستقر في سنوات 2017-2019 بمتوسط 85000 مليار دج، وما تم ملاحظته من الجدول أعلاه أن نسبة تطور الناتج المحلي قد عرف منحنى تصاعديا وكان له أثر على النمو الاقتصادي خصوصا مع بداية البرامج التنموية، فنجد أنه في الفترة بين 2000-2003 هناك استقرار في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا راجع إلى استقرار وثبات في جانب النفقات والإيرادات ، ليصل بعدها الناتج المحلي إلى أعلى قيمة له في سنة 2008 وسجل رقم 11043.7 مليار دج ، بعدها يعرف انخفاض في سنة 2009 بسبب بواذر الأزمة العالمية ليعاود الارتفاع ويستمر في تزايد إلى غاية سنة 2018 وبعدها بدا في التراجع بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية .

ويرجع سبب زيادة النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة الدراسة (2000-2019) إلى:

- زيادة الدخل القومي والذي يعتبر من العوامل الاقتصادية في الزيادة الحقيقية للنفقات؛
- زيادة نفقات التسيير خاصة الأجور بسبب الارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع؛
- اعتماد الحكومة سياسة اقتصادية توسعية وازداد حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للاستثمار بعدما أقرت تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛
- تخفيض قيمة العملة مما أدى إلى زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الموازي
- الزيادة السكانية وهي من العوامل المهمة في تقرير حجم النفقات العامة.

-العدالة الاجتماعية وما تتطلبها من زيادة في لنفقات الاجتماعية وتوجيها باتجاه تحسين الظروف الاجتماعية للطبقات الفقيرة في إطار التضامن الاجتماعي (الصحة - والتعليم- التنمية الجوارية)؛

-سياسة الأمن الوطني والتي دعت إلى تكثيف الجهود الأمنية على الحدود؛
-زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والمواصلات ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تحديث وتوسيع شبكة الطرق و السكك الحديدية وتحديث القطاع الجوي .

5.خاتمة:

من خلال العرض السابق لنظرية الخيار العام وتشخيص واقع السياسة المالية في الجزائر وفيق هذه النظرية تم التوصل إلى نتائج وفي ضوءها تجلت مجموعو من الاقتراحات نكر كلا منها وفق ما يلي:

1-5. نتائج الدراسة:

- الميزانية الضخمة التي تم صرفها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وشراء السلم الاجتماعي خلال الفترة (2000-2019)، أدت إلى هلاك خزانة الدولة، والنتيجة لم يعرف أي قطاع نجاح باهروتام، ما عدا إعادة انتخاب نفس الوجوه وبقائهم في عملية صنع الخيار العام؛ وهذا ما يتوافق مع الافتراضات الأساسية لنظرية الخيار العام ،

- السياسات الاتفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر خلال الفترة (2000-2019) صاحبها ضعف في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع حجم الأموال المستثمرة ، مما نتج عنه ضغوط تضخمية صاحبها ارتفاع عام في الأسعار بسبب ارتفاع الطلب الاستهلاكي مقارنة بالإنتاج وهي تتوافق مع منظور الخيار العام التي ترى أن الحكومات دائما ما يلجأون إلى إتباع سياسات مالية توسعية وإن كان ذلك يعارض النظريات الاقتصادية .

- أدى توسع دائرة البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وغلبة الطابع البيروقراطي في تنفيذ السياسات العامة بسبب تخلف الإدارة في المفاهيم والأدوات وجعلها بدورها في عملية صنع القرارات، إلى تعطل وفشل الكثير من الخيارات العمومية سواء كانت في مدة وطبيعة الانجاز أو في عمليات التوزيع؛

- تعتبر الأجور في الجزائر متدنية مقارنة مع الدول الأخرى، ومع ضخامة الإنفاق في الآونة الأخيرة، أصبحت موارد الدولة ضرورية لتأمين معيشة فئة معينة، فظهرت السرقة والاختلاسات والرشوة وازداد الفساد بسرعة فائقة أدى في كثير من الحالات إلى تجسيد مشاريع وهمية؛

2-5. اقتراحات الدراسة:

- التخطيط للخيارات العامة التي تنتج من المخططات الخماسية التي تتبع برنامج الرئيس في مدة قصيرة تسبب السرعة في الانجاز مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الفشل في التنفيذ، ولتفادي ذلك يجب العمل على التخطيط القومي بمفهومه الصحيح؛

- تبني اللامركزية يزيد من الفاعلية في تطبيق وتنفيذ الخيارات العامة وزيادة فرص نجاحها من خلال مشاركة الإدارة في صياغة وتقويم الخيارات، وتقريب الدولة من المواطن ورفع عامل الثقة بينهما، ويزيل فهم احتكار الدولة لصناعة القرار ورسم السياسات العامة؛

- إعادة دراسة سياسة الأسعار والأجور في الجزائر لكبح الفساد في الأجهزة الإدارية والأسواق؛

- مراجعة السياسات والخيارات العامة التي تعتمد على مداخل المحروقات كمصدر رئيسي في تمويلها، والبحث عن بديل خارج قطاع المحروقات لتمويل الخيارات العامة.

6. قائمة المراجع:

1.6. المراجع باللغة العربية

- بول سامويلسون ، ويليام نوردهاوس. (1995). الاقتصاد. (ترجمة هشام عبد الله، المترجمون): دار الاهلية للنشر والتوزيع. عمان
- جريجوري بول، و ستيوارت روبرت. (1994). النظم الاقتصادية المقارنة. (طه عبد الله منصور، المترجمون): دار المريح. الرياض
- حسين الوادي محمود، و زكرياء أحمد عزام. (2000). المالية العامة والنظام المالي في الإسلام.: دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان
- سلوى سليمان. (1973). السياسة الاقتصادية (الإصدار الطبعة الاولى). وكالة المطبوعات. الكويت
- عبد الحميد عبد المطلب. (2000). نظرية اقتصادية. الدار الجامعية. الاسكندرية

- فرنك ايليس. (1997). السياسات الزراعية في البلدان النامية. (ترجمة ابراهيم يحيى الشهابي، المترجمون) منشورات وزارة الثقافة. دمشق
- مصطفى الحسين أحمد. (2002). مدخل إلى تحليل السياسات العامة. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان
- ملاك وسام. (2012). تطور الفكر الاقتصادي. دار المنهل اللبناني. بيروت
- وجدي حسين. (1988). المالية الحكومية والاقتصاد العام. الاسكندرية.
- كمال حشيش. (1984). ، أصول المالية العامة. مؤسسة الثقافة الجامعية. الاسكندرية
- ليميو بيير. (2006). ثورة الخيار العام. (منبر الحرية، المحرر) مؤسسة الاطلس للابحاث الاقتصادية
- مقالات:
- لعيد بوخنفر. الاتجاهات النظرية في تحليل السياسات العامة – دراسة تحليلية تقييمية للحالة الجزائرية. مجلة بحوث ودراسات حول الجزائر والعالم، الجزء 2 (العدد5)، 124.
- بكر أحمد عصمت. (2009). تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاد، 5 (14)، 106.
- جسر التنمية. (2008). ، إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة. المعهد العربي للتخطيط (69).
- -بيان مجلس الوزراء. (24 ماي 2010). البرنامج الخماسي 2010-2014 . الجزائر: الحكومة الجزائرية.

2.6. المراجع باللغة الأجنبية

- Emone, Butler. (2013). *Introduction aux choix publics*. London: The Institute of Economic Affairs, Hobbs The Printers.
- Lafaly Jean, Dominique. (1993). Les apports de la théorie des choix publics à l'analyse des problèmes de développement. 01 (3), 103-104
- Le Gouvernement Algérien. (2005). - Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement "Algérie. "Algérie: le Gouvernement Algérien
- Marchand, Christophe. (1999). *Economie des interventions de l'Etat : théorie des choix publics*. France: Presses universitaires de France.